أسواق المال تتكبد خسائر بنحو 6 تريليونات دولار

«كورونا» يرعب أسواق العالم

فاقم الانتشار المتسارع لفيروس كورونا من حدة الخسائر التي تعرضت لها الأسواق العالمية كافة، لاسيما أسواق الأسهم والسلع والتجزئة وقطاعات الطيران والتصنيع والإلكترونيات الطاقة والتعدين، فمنذ 20 يناير الماضي، وتحديدا عند إعلان الصين عن أول حالة وفاة، استسلمت الأسواق للرعب الذي بدأ يجتاح العالم.

وبدأت موجة الهبوط الجديدة، بعد الانتعاشة الطفيفة في أسواق الأسهم، مع تسارع انتشار الفيروس في كوريا الجنوبية وإيطاليا، والتحذيرات التي تبعتها من مركز مكافحة الأمراض الأميركي، لتتجاوز خسائر الأسواق في المجمل نحو ستة تريليونات دولار.

وتكبدت الأسواق الأميركية أعنف الخسائر، فمنذ 20 يناير وحتى نهاية فبراير فقد مؤشر داوجونز أكثر من 13%، في حين فقد ستاندرد آند بورز أكثر من 11 في المئة.

وسجلت المؤشرات في آخر أسبوع من فبراير أسوأ أداء أسبوعي لها منذ عام 2008، ونتيجة لذلك دخلت المؤشرات الأميركية فيما يعرف بعملية التصحيح .

وتكبد مؤشر داوجونز، الأسبوع الماضي، خسائر تجاوزت في المجمل 3500 نقطة، وكان أعنفها تعاملات الخميس والتي تعرض فيها المؤشر لأكبر خسائر يومية في تاريخه.

ولم تقتصر الخسائر على الأسواق الأميركية، فمؤشر شنغهاي المركب تراجع خلال الفترة بأكثر من ستة في المئة، ونيكاي الياباني 12 في المئة، ونفس النسبة تقريبا لمؤشر STOXX600

الهلع الذي أصاب الأسواق ترجمه مؤشر الخوف (فيكس) الذي قفز 231 في المئة، وسجل أعلى مستوى له منذ فبراير 2018، وتحديدا مع أزمة الرسوم الجمركية الأميركية.

أسباب القلق

هناك مجموعة عوامل أبرزها تأثير الفيروس على النمو الصيني، فالصين تمثل 16 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، وتساهم بثلث النمو الاقتصادي العالمي، كما أنها تستحوذ على ثلث الصناعة العالمية، وهي لاعب رئيسي في التجارة العالمية.

أما العامل الثاني فيتمثل في القلق حول سلاسل التوريد، فكما ذكرنا الصين مركزا لعدد كبير من الأنشطة الصناعية، وبحسب آخر البيانات تراجع النشاط الصناعي الصيني خلال فبراير بأعلى وتيرة على الإطلاق، مع توقف ثلثي أنشطة الاقتصاد عن العمل.

ونتيجة لما سبق توقع غولدمان ساكس أن لا تحقق الشركات الأميركية نموا في أرباحها خلال العام الجاري، مما يعد عاملا إضافيا ساهم في هبوط الأسواق، ودفع المستثمرين لقنوات استثمارية بعيدا عن الأسهم.

قطاع التصنيع الصيني ينكمش خلال فبراير

انكمش قطاع التصنيع في الصين بوتيرة حادة خلال فبراير الماضي، مع غياب أية بوادر لكبح جماح فيروس «كورونا المستجد»، وتفشيه في أكثر من 65 بلدا حول العالم.

وأظهرت بيانات مؤسسة "آي. إتش. إس ماركيت" للدراسات الاقتصادية، أمس الإثنين، انكماش قراءة المؤشر إلى 40.3 نقطة خلال الشهر الماضي، نزولا من 51.1 نقطة في يناير الفائت.

وبحسب البيانات، فإن قراءة المؤشر المسجلة الشهر الماضي، تعتبر الأدنى منذ بداية نشر الأرقام المتعلقة بقطاع التصنيع في الصين عام 2004.

أعلنت الصين أمس ارتفاع عدد الوفيات في البلاد جراء الإصابة بفيروس كورونا الجديد إلى ألفين و914 حالة، منهم 42 شخصا فقدوا أرواحهم في مقاطعة هوبي خلال 24 ساعة الماضية.

وظهر الفيروس في مدينة ووهان وسط الصين لأول مرة، في 12 ديسمبر 2019، إلا أن بكين كشفت عنه رسميا منتصف يناير الماضي.

ووفق التقرير، تراجعت مؤشرات الإنتاج والطلبيات الجديدة من الأسواق الاستهلاكية، إضافة إلى هبوط التوظيف بأسرع معدل منذ 2004، رافقه تراجع في مبيعات قطاع التصنيع.

ويعني انخفاض المؤشر عن مستوى 50 نقطة، أن ثمة انكماشاً، في حين أن تخطيه هذا المستوى يشير إلى النمو.

صناديق عالمية تتخلص من أسهم بـ 20 مليار دولار في أسبوع

قال بنك أوف أميركا، إن صناديق الأسهم العالمية سجلت عمليات تخارج ضخمة بقيمة 20 مليار دولار الأسبوع الماضي، إذ يقوم المستثمرون ببيع الأصول مرتفعة المخاطر بفعل مخاوف من أن يؤدي انتشار فيروس كورونا إلى ركود عالمي.

وأظهرت بيانات البنك إقبال المستثمرين على صناديق السندات ذات التصنيف الجدير بالاستثمار في الأساس، والتي استقطبت نحو 13 مليار دولار.

في غضون ذلك، شهدت السندات مرتفعة المخاطر ثالث أكبر نزوح للتدفقات على الإطلاق بواقع نحو 7 مليارات دولار في الوقت الذي يتوقع فيه بنك أوف أميركا ارتفاعاً في احتمالات التعثر في السداد.

وقال البنك إن مخاطر حدوث ركود عالمي ترتفع، مخفضاً توقعاته للنمو السنوي العالمي لأدنى مستوى منذ الأزمة المالية في 2008.

الخسائر تلقي بظلالها على قطاع الطاقة والتعدين

ألقى تفشي فيروس «كورونا» بظلاله على مجموعة من القطاعات ليكبدها خسائر فادحة، في مقدمتها قطاعي الطاقة والتعدين برنت تجاوزت 24 في المئة منذ بداية العام الجاري.

ومن القطاعات الأخرى التي تضررت قطاع السياحة والسفر، وقطاع السيارات، وقطاع النقل البحري.

أمام هذا المشهد كله بدأت مجموعة من التساؤلات حول الخيار الاستثماري الأمثل في 2020، فالدولار حظي باهتمام كبير هذا العام، وصعد بنحو 2 في المئة، واقترب من أعلى مستوياته في ثلاث سنوات.

في حين ارتفعت أونصة الذهب بأكثر من أربعة في المئة، وصعد مؤشر السندات الحكومية بأكثر من 2 في المئة، وهذا دليل واضح على توجه المستثمرين نحو الملاذات الآمنة، فمؤشر الأسهم العالمية تراجع بأكثر من سبعة في المئة، ومؤشر السلع هبط بنسبة 12 في المئة في أول شهرين من 2020.

الفيروس المستجد أكثر تأثيراً على حركة الطيران من 11 سبتمبر

كشفت البيانات الأولية لحركة الطيران الدولية، أن فيروس «كورونا» أشد من تبعات هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي ضربت مدينة نيويورك في 2001.

في هذا الصدد، قال فل سيمور – الخبير في شؤون الملاحة الجوية – إن تأثيرات فيروس «كورونا» أو (كوفيد 19) على حركة الطيران تجاوزت أيضا ما نجم من فيروس «سارس» في 2003.

وألغت عدة شركات طيران رحلاتها من الصين وإليها، بسبب ظهور فيروس كورونا في البلد الآسيوي وتسجيله أكبر عدد من الإصابات والوفيات الناجمة عنه.

وتكبدت شركات طيران خسائر فادحة بسبب توقفها عن تسيير رحلات صوب ثاني اقتصاد في العالم، لكن المخاوف الصحية فرضت اتخاذ الإجراء الصارم، بحسب خبراء.

من جانبه، قال بنجامين كاتز – المختص في شؤون الطيران – إن الصين أصبحت ثاني سوق دولية للطيران في العالم، قائلا إن شركة «أميركان إيرلاينز»، مثلا، كانت تسير 28 رحلة في الأسبوع الواحد صوب البلد الآسيوي، لكن هذا العدد هبط إلى الصفر.

وتعمقت أزمة شركات الطيران، بشكل أكبر، بعدما جاءت الأزمة في فترة رأس السنة القمرية التي يسافر فيها الصينيون بكثافة إلى الخارج حتى يقضوا إجازاتهم وينفقوا المال في وجهات سياحية كثيرة.

وتشير الأرقام إلى أن فيروس «كورونا» أدى إلى تراجع الحركة بـ80 في المئة داخل المطارات الصينية الكبرى.

وأوضح الخبير سيمور أن أي طائرة تجارية تكلف ما يقارب 10 آلاف دولار في اليوم الواحد، وحينما تظل مركونة في المطار وهو أمر يتطلب القيام بصيانة مستمرة، بينما يتوقف طاقم الرحلة عن أداء العمل، فإن التكلفة الإجمالية تناهز 50 ألف دولار للطائرة في اليوم الواحد.

مبيعات السيارات العالمية في خطر

أظهرت بيانات للقطاع الخاص تراجع مبيعات السيارات العالمية بنسب متفاوتة، وسط تصاعد للمخاوف حيال توقفات الإنتاج وصعوبة توريد المكونات من الصين، جراء تفشي فيروس كورونا.

على هذة الخلفية، تراجعت مبيعات السيارات اليابانية بنسبة 10.3 بالمئة في فبراير مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وتعطي الأرقام أحدث مؤشر على اتساع نطاق تأثير الفيروس الجديد على ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وأظهرت بيانات اتحاد وكلاء السيارات اليابانيين واتحاد آخر لوكلاء فئة السيارات بالغة الصغر، المسماة "كاي" في اليابان، أن المبيعات بلغت 430 ألفا و185 سيارة الشهر الماضي، مقارنة مع 479 ألفا و427 قبل عام.

قالت هيونداي موتور الكورية الجنوبية أمس إن مبيعاتها انخفضت 13 بالمئة على أساس سنوي إلى 275 ألفا و44 سيارة عالميا في فبراير شباط وسط تفشي فيروس كورونا الذي أدى إلى تعطل إمدادات المكونات من الصين.

تحتل هيونداي مع كيا موتورز التابعة لها المرتبة الخامسة عالميا في صناعة السيارات. وهي أول شركة كبري تعلن مبيعات فبراير شباط في ظل انتشار الفيروس مما يظهر للمستثمرين تأثيره المحتمل على الصناعة.

ويوم الجمعة، أغلقت هيونداي مصنعا في كوريا الجنوبية بعد أن تأكدت إصابة عامل بالفيروس مما أثر على إنتاج طرز شهيرة مثل باليساد. وقال متحدث باسم المصنع إنه جرى استئناف العمل به.

وتسبب الفيروس، والذي نشأ في الصين، في وفاة ما يقرب من ثلاثة آلاف شخص واضطراب الأسواق المالية العالمية في الوقت الذي يتأهب فيه المستثمرون وصانعو السياسات لضربة شديدة للنمو العالمي. ويوجد في كوريا الجنوبية معظم حالات العدوى خارج بر الصين الرئيسي.

إيطاليا ترصد 3.6 مليار يورو للقطاعات المتضررة

أعلن وزير الاقتصاد الإيطالي أمس، عن مشروع مساعدات بقيمة 3.6 مليار يورو – ما يوازي 0.2% من إجمالي الناتج الداخلي في البلاد – للقطاعات التي تضررت جراء وباء كورونا المستجد.وقال روبيرتو غوالتياري، "بحلول الجمعة المقبل سنتبنى مشروع قانون لدعم كافة القطاعات المتضررة على كل الأراضي الوطنية".وأضاف "الأمر يتعلق بمبالغ إضافية قيمتها 3.6 مليارات يورو ما يوازي 0.2% من إجمالي الناتج الداخلي".

وهذه المساعدة التي يتعين أن تحظى بموافقة البرلمان الإيطالي والاتحاد الأوروبي، ستتخذ أشكالا عدة منها إعفاءات ضريبية للمؤسسات.

وأضاف الوزير "لا أعتقد أنه يمكن لبروكسل أن تعترض على طلبنا"، وأوضح أن خطة عمل محتملة على المستوى الأوروبي ستكون على جدول أعمال اجتماع مجموعة اليورو في 16 مارس الجاري.

وتابع الوزير أن العجز العام لإيطاليا لسنة 2019 – الذي سيعلنه غداً المعهد الوطني للإحصاءات – سيتراوح "بين 1.6 و1.7%" من إجمالي الناتج الداخلي. واصفاً حال المالية العامة في إيطاليا بـ"الجيدة جدا".

وتابع أن وباء كورونا أثر على الاقتصاد في الفصل الأول من 2020.

وكانت الحكومة أعلنت يوم الجمعة الماضية سلسلة تدابير لتقديم مساعدة فورية لدعم الشركات والأفراد في محيط البلدات الـ11 الصغيرة شمال إيطاليا الخاضعة لحجر صحي بسبب وجود بؤر للفيروس.

الصناعات الإلكترونية في كوريا مُهددة.. والصادرات تلامس القاع

أظهر مسح للقطاع الخاص أمس الاثنين انكماش نشاط الصناعات التحويلية في كوريا الجنوبية بشكل أسرع في فبراير مع تراجع طلبيات التصدير بأسرع وتيرة في أكثر من ست سنوات في ضربة عنيفة للإنتاج، إذ يؤدي فيروس كورونا لتدني الطلب العالمي وأعمال الشركات.

وانخفض مؤشر نيكي/ماركت لمديري المشتريات إلى 48.7 في فبراير من 49.8 في يناير ، وبقي دون مستوى 50 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش في تسعة من الأشهر العشرة الأخيرة.

وعانت طلبيات التصدير الجديدة من أسوأ انخفاض لها منذ أغسطس 2013 حيث تسبب الفيروس سريع الانتشار في إحداث فوضى في سلاسل الإمداد العالمية. وأدت إجراءات السفر الصارمة وغيرها من تدابير احتواء المرض في الصين إلى تعطل إنتاج المصانع والعمليات التجارية في الصين وبقية العالم.

وتأثر إنتاج المصانع في كوريا الجنوبية بشدة حيث انخفض مؤشره إلى 44.4 من 50.1 في يناير ، مسجلا أكبر تراجع في نحو خمس سنوات.

وقال جو هايز الاقتصادي في آي.إتش.إس ماركت "بشكل غير مفاجئ، تعرض قطاع الصناعات التحويلية في كوريا الجنوبية لصدمة سلبية مزدوجة فيما يتعلق بالعرض والطلب في الاقتصاد في فبراير شباط وسط تفشي فيروس كورونا."

على الجانب الأخر، أعلنت «سامسونغ إلكترونكس» و «إل.جي إنوتك»، عن إغلاق مصنعين لهما في كوريا الجنوبية بعد التأكد من إصابة عامل في كل منهما بفيروس كورونا.قالت سامسونغ إن مصنعها لأجهزة الهاتف المحمول في جومي بالقرب من دايجو، حيث تأكدت معظم الإصابات بفيروس كورونا في كوريا الجنوبية سيغلق حتى مساء الأمس لإجراء أعمال التطهير، بينما سيعاد فتح الطابق الذي عمل فيه العامل المريض بعد ظهر الثلاثاء.

وأضافت أنه ثبت إصابة الموظف يوم السبت، مضيفة أنها ستطبق "جميع الإجراءات الضرورية" لمنع انتشار الفيروس.

وخط جومي الذي أُغلق مؤقتا الشهر الماضي بعد اكتشاف حالة سابقة، ينتج الهاتفين غلاكسي زد فليب وغلاكسي إس 20، لكن بنسبة ضئيلة من إجمالي إنتاج الشركة من الهواتف المحمولة.

وأغلقت إل.جي إنوتك التي تورد الكاميرات للهاتف أبل آيفون مصنعها في جومي اليوم بعد تأكد إصابة عامل، بحسب مسؤول بالشركة. وقال إن المصنع سيغلق حتى اليوم الثلاثاء لإجراء عمليات تطهير.

فرنسا: التأثير الاقتصادي يفوق التوقعات

قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير أمس الاثنين ان تأثير فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) الاقتصادي والمالي سيكون أكبر من التقديرات السابقة.

وتعهد لومير بأن توفر الحكومة الدعم اللازم للشركات مضيفا ان الفيروس أصاب بالفعل قطاعي السياحة والسفر حيث شهدت الشركات تقليص اتفاقيات السفر وإلغاء العديد من الرحلات السياحية.

وذكر ان فيروس (كورونا) سيؤثر على النمو الاقتصادي العالمي بشكل يفوق التوقعات السابقة التي رجعت انخفاضا بنسبة 0.1 نقطة مئوية.

وأكد انه سيكون هناك تحرك منسق مع وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ومنطقة اليورو لبحث أفضل السبل لاحتواء تأثير تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) على النمو العالمي.

وكان المدير العام لادارة الصحة الفرنسية جيروم سالومون اعلن الاحد ارتفاع حصيلة المصابين بفيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) الى 130 شخصا.

التجزئة الأوروبية تخسر 4 مليارات دولار

توقعت دراسة حديثة أن تؤدي اضطرابات في الإمدادات ناجمة عن فيروس كورونا، إلى فاقد مبيعات حجمه نحو 4 مليارات دولار لتجار التجزئة في أوروبا خلال الأسابيع الستة المنتهية في 20 إبريل 2020.

وأشارت الدراسة إلى أن الصين لا تزال تكافح لاستئناف الإنتاج بكامل طاقته في وقت تواجه فيه المصانع صعوبة بسبب عجز في العمال وقواعد تنظيمية جديدة.

وأشارت الدراسة إلى أن الإلكترونيات والملابس والأثاث هي فئات السلع الثلاث الأكثر تضررا من مشكلات سلاسل الإمداد.